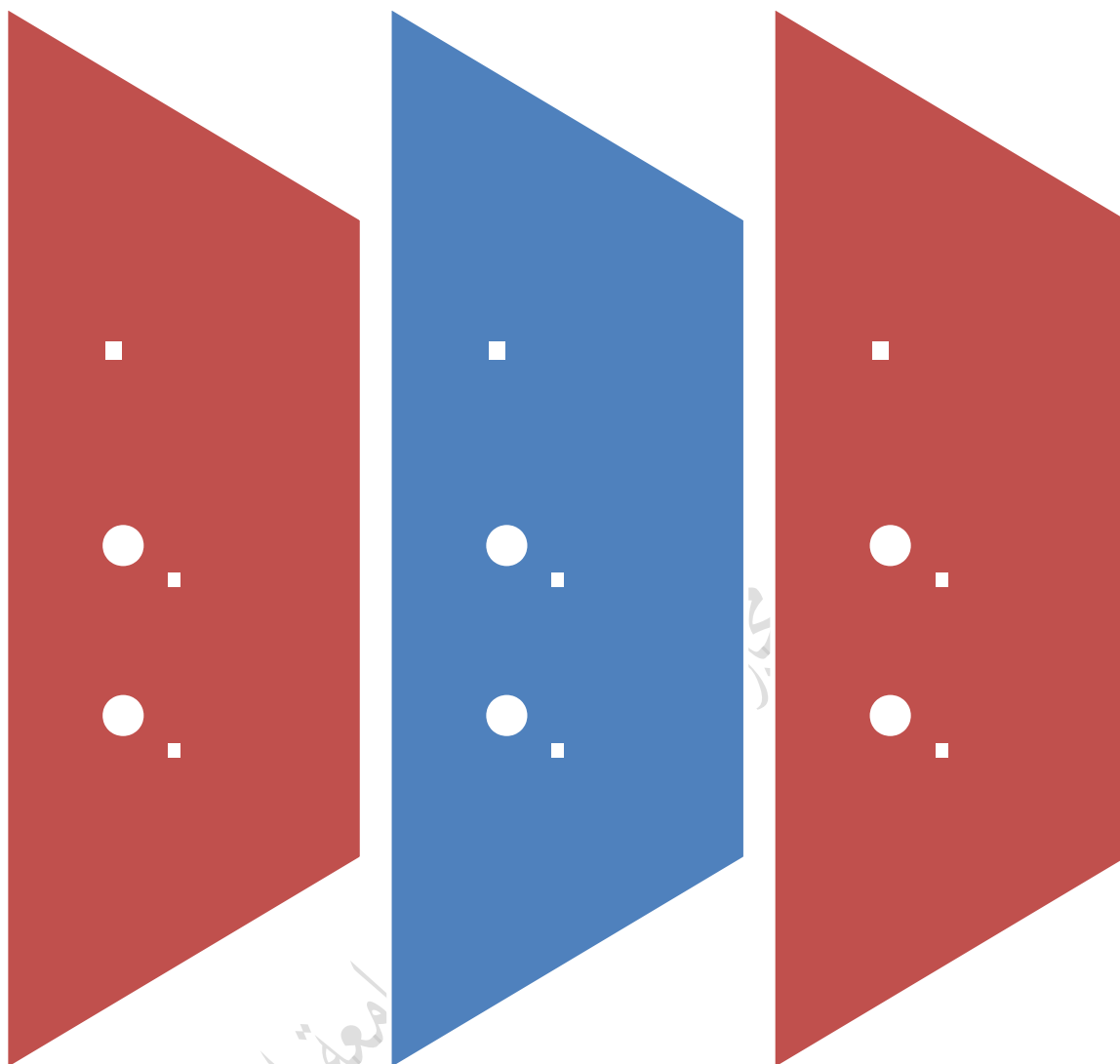




واقع الجريمة عند المرأة الجزائرية

أ.زاوي دليلة

قسم علم الاجتماع

جامعة الجزائر 02

أ.سبخاوي خديجة

قسم علم الاجتماع

القطب الجامعي بالعفرون

مقدمة

إن تعقد الحياة الاجتماعية المعاصرة والتطور الحضاري قد انعكس سلبا على الظاهرة الإجرامية، فتعدد وتنوع السلوك الإجرامي طال ومس كل فئات المجتمع بدون استثناء.

ولم تخلو المجتمعات في جميع مراحلها وباختلافاتها من وجود الجريمة إلا أنها ارتبطت تاريخيا في أذهان الناس بالذكور لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم ، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة متناسين بذلك تلك الجرائم التي ترتكبها النساء خفية.

وبروز الظاهرة الإجرامية عند النساء لم تعد كذلك مقتصرة على المجتمعات الأوربية التي ودعت التفرقة بين الرجل والمرأة منذ اندلاع الثورة الفرنسية مما أدى بالمرأة الأوربية إلى اقتحام جميع المجالات بما في ذلك مجال الجريمة و الانحراف ، بل امتدت إلى مجتمعات كانت تنظر للمرأة نظرة محافظة وتحظى فيها بمكانة تتميز بالاحترام والتحفيز ومنها المجتمعات العربية والإسلامية ومنه بالخصوص المجتمع الجزائري حيث كانت المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري وخاصة قبل الاستقلال 1962 تكاد تتميز بغيابها الكلي عن الأنشطة الاجتماعية خارج البيت مما جعلها اقل عرضة من الرجال للإجرام، وبالتالي كانت نسبة إجرام المرأة حسب الأرقام الرسمية ضئيلة ، إلا أن وضعية الانعزال هذه قد تغيرت بعد الاستقلال، فأصبحت المرأة الجزائرية تخضع للبرامج التنموية المتتالية ، والتحضر والتعلم، والانفتاح الثقافي التقني و المعلوماتي ، حيث بدأت المرأة تتحرر من القيود التي كانت مسيطرة عليها وتحصل على العديد من الحقوق التي من بينها وأهمها حق التعلم والعمل، فأصبحت تزاحم الرجل في كل مجالات الحياة مما جعلها عرضة مثله إلى العديد من الصعوبات والانحرافات . وبالتالي لم يعد السجن للرجال فقط حسب المقولة الشعبية «الحبس للرجال» ولكن أصبح للنساء أيضا.

للأسف الشديد دخلت المرأة المجرمة السجن وذلك بفعل تظافر عوامل مختلفة أدخلت المرأة في أثون الإجرام و أوقعت بها في حبال الجريمة . وقد نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح جرائم النساء إلا أن دراستنا هذه حول «واقع الجريمة عند المرأة الجزائرية» من خلال الصحف باستعمال تقنية دراسة المضمون ، لما تناولته من أخبار عن الجريمة النسوية والتي لم تمكننا من كشف أغوار البعد الذاتي أو السيكولوجي إلا بقدر محدود على خلاف ما توفره التقنيات الكيفية الأخرى :المقابلة المباشرة المعمقة والسيرة الذاتية .

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: أهمية الدراسة وهدفها

انطلاقاً من المقولة «حينما تربي رجلاً فأنت تربي فرداً وحينما تربي امرأة فانك تربي أسرة بأكملها»

فالمجتمع الذي تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية وتسقط القيم والمثل العليا فيه فانه يقدم مشاريع مستقبلية للإجرام والانحراف لكل فئاته وأبنائه وبالتالي لا يستطيع هذا المجتمع إن يعتمد عليهم مستقبلاً في البناء والتعمير، والمرأة نصف المجتمع وان لم تكن المجتمع بأكمله وكما يقول الشاعر المصري حافظ إبراهيم «الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق» فعدم الاهتمام بظاهرة إجرام النساء يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع الجزائري التي ما فتئت تطالنا بها الجرائد وكون السلوك الإجرامي في الجزائر لم يعد حكراً على الرجال فقط امتد إلى المرأة فأردنا أن نقف على حجم ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري.

ومن هنا جاء اهتمام هذا المقال بدراسة انحراف وإجرام النساء وخصوصيات الواقع

الاجتماعي بالجزائر والذي يسعى إلى أن يحقق الأهداف التالية:

❖ محاولة التعرف على الأسباب المختلفة التي أدت إلى إقدام المرأة على السلوك

الإجرامي وكذلك إيجاد تحليل سوسيولوجي للظاهرة.

❖ التعرف على مدى تطورها نوعياً بالأساس ومحاولة فهمها على ضوء

التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري وذلك بدراسة هذه الظاهرة اعتماداً على

أخبار الجريمة في أهم الصحف التي تناولناها (الشروق، الخبر، النهار).

❖ نحاول من خلال هذه الدراسة التحقق من صحة الفروض التي انطلقنا منها.

ثانياً: الإشكالية

يعد إجرام النساء أحد أبعاد الإجرام المعاصر في العالم وقد ازداد في الآونة الأخيرة في

البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجياً في ميادين العمل ومنافسة الرجال.

وبالعودة إلى واقع المجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات الأخرى لا يخلو من الجريمة والعنف

الذي شهد وما زال يشهد أنماطاً وصوراً من السلوك الإجرامي عند النساء لتتحول الجريمة تدريجياً إلى

النمط المنظم في أعلى مستويات التطور والتقنية أن ظاهرة الجريمة لدى فئة النساء في الجزائر بلغت

ذروتها خلال السنوات الأخيرة ، وتجلي ذلك بمدى تكرار حدوث الجريمة أو السلوك الانحرافي في نفس النمط كما أن الجريمة النسوية في الجزائر لم تسجل بمناطق خاصة أو مناطق حضرية دون الأخرى بل عرفت جغرافية واسعة مست كل الوطن ، ومن هنا كان إلزامنا علينا البحث في تلك الأنماط وتوسعها في كافة أنحاء الوطن ومن هنا نتساءل هل الجريمة اقتصر على أنماط معينة من السلوك الانحرافي وعلى مناطق دون أخرى ؟ ومنه جاءت الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : إن نمطية الجريمة عند المرأة الجزائرية في التنامي كما وكيفاً .

الفرضية الثانية : إجرامية المرأة الجزائرية لم تعد ترتبط بجغرافية الجريمة أي لا تقتصر على مناطق

دون أخرى .

ثالثاً: تحديد المفاهيم

1. السلوك الإجرامي: هو سلوك شاذ كما يعتبر سلوك غير سوي ويعني استخدام

المصطلح في علم الاجتماع أن السلوك محل البحث يتم بصورة سرية مدفوعاً بتحقيق مصالح شخصية ، كما هو الحال على سبيل المثال في بعض الممارسات الجنسية غير الطبيعية (1) .

2. النمط : هو المذهب أو الطريقة في العمل أو الكتابة ، والنمط السلوكي هو "جملة أفعال متماثلة أو مستقرة نسبياً يقوم بها أشخاص أو جماعات تنشأ عنها الاستجابة لموقف معين قبولاً أو نفوراً" (2) .

التعريف الإجرائي: يقصد بأنماط الجريمة في هذه الدراسة أسلوب ارتكاب الجريمة ومدى ارتباط المجرم بتنظيم إجرامي .

3. الجريمة: يسير مصطلح الجريمة إلى نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع (3) .

- وتنشأ الجريمة عن اتجاهات وميول وعقد نفسية كما قد تنشأ عن التأثير بالبيئة الفاسدة أو عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع إلى آخر (4) .

رابعاً: مسح الدراسة

أ. تقنية البحث: بما أن مادة هذا البحث هي أخبار الجريمة في الصحافة رأينا أن الوسيلة

الملائمة لذلك هي تقنية تحليل المضمون والذي يعرفه موشياي تحليل مضمون وثيقة أو اتصال بأنه

البحث عن المعلومات الموجودة فيهما واستخراج المعاني منهما والتعبير عنهما وترتيب كل ما يحتويانه (5) .

ب. العينة :تتكون من ثلاث صحف يومية جزائرية وهم جريدة الشروق وجريدة الخبر وجريدة النهار وقد وقع الاختيار على هذه الصحف للاعتبارات التالية:

1. أكثر انتشارا ورواجا من القراء.

2. تخصيص صفحات ثابتة و يومية لأخبار الجرائم.

ج. فئات التحليل: - أنواع الجرائم أو نمطية الجريمة ،-الوضعية السوسيو مهنية

للمجرمات،- سن الجناة،-التوزيع الجغرافي للجناة .

د. المجال الزمني :اعتمدنا معالجة كل أخبار الجريمة ذات صلة بالمرأة الواردة في إعداد الجرائد

التالية : الشروق،الخبر،النهار،الصادرة في الفترة الزمنية المتراوحة بين ثلاث أشهر :ماي ،جوان ،جويلية ،من سنة 2012 وبانتظام وذلك للحصول على عينة واسعة على الرغم من خلو بعض الأعداد من أخبار حول جرائم المرأة.

المبحث الثاني: التفسيرات الحديثة للجريمة والسلوك المنحرف عند المرأة:

-في هذا الصدد لا نتناول التفسيرات الكلاسيكية كونها صارت معروفة والتطرق إليها سيكون من باب التكرار وستقتصر على التفسيرات الحديثة وبشكل موجز.
أولا:النظريات الحتمية الاقتصادية والاجتماعية:

فريد ادلر ADLER سنة 1975 يرى أن الجرائم تمثل نوعا من الاحتجاج على

مجتمع يحكمه ويتحكم به الرجال ،وان المرأة وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد تأثر

دورها وبالتالي اثر ذلك على الجريمة والسلوك المنحرف لها . فالمرأة تحاول جاهدة الاستقلال

الاقتصادي والاجتماعي وتبعا لذلك بدأت تغير في المؤسسات الاجتماعية وهكذا يرى ادلر أن

تغير أنماط الجرائم عند النساء هو نتيجة منطقية لتغير الأنماط السلوكية لديها (6).

فينمان ونافين FEIN MAN ET NAFFINE

طرحت هاتان الباحثتان نظرية التهميش الاقتصادي بعد دراسات ميدانية

امتدت من عام 1980 إلى عام 1994 وطرحتا تفسيراً يضاف إلى مدخل الفرصة الذي جاءت به

سيمون وتوصلتا إلى انه لا توجد فرصة حقيقية ودافعة أمام المرأة إلا أمام النساء اللواتي يعانين

التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجور لاسيما في الطبقات الفقيرة والأحياء السكنية التي تعاني

التهميش، وتعتقد الباحثتان أن الجرائم الاقتصادية التي ترتكبها النساء هي رد عقلاي على الفقر والبطالة وتدني الأجور(7).

ثانيا: النظرية الجندرية وجرائم المرأة :

هناك مجموعة من النظريات التي اعتمدت على مفهوم الجندر لتفسير جرائم الإناث والذكور أيضا ومنها نظرية ضبط القوة لهاجان 1989 HAGAN التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها انه كلما زادت الأسرة أبوية اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث، فالعائلة الديمقراطية التي تؤمن بالمساواة سوف تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية المتساوية نفسها وعكس ذلك الأسرة البطريقية التسلطية حيث مقدار الضبط الممارس من قبل الآباء على الأبناء وتفضيل الذكور على الإناث مما يدفعهن إلى الانحراف.

ثالثا: نظرية توجه القوة لمستمر شهدت 1997

ونظر إلى الجريمة بوصفها فعلا بنيويا وقال إن توجه القوة والعرق والطبقة هي من نتاج وصناعة البناء الاجتماعي أي أن الجنس يحدده البناء الاجتماعي، وهو الذي يحدد إدراكنا وتعريفنا هذه المفاهيم الثلاثة في المجتمع، وبعد لن تتم عملية التعريف هذه يأتي دور هؤلاء الناس في كيفية قيامهم بأدوارهم المعرفة اجتماعيا فالطبيعة القائمة على المنافسة في المجتمعات الرأسمالية هي التي تحدد الأدوار الاقتصادية، وتضمن تفوق الرجال الذين يرتكبون ما يسمى جرائم ذوي الياقات البيض والجرائم الجنسية، فيما تضطر النساء إلى ارتكاب جرائم السرقة والإيذاء(8).

رابعا: الحركات الأنثوية والعدالة والجريمة (9): هناك طرحين:

- ❖ الطرح الأول: هناك ثلاث حركات نسوية رئيسية حيث قامت الحركة الأولى على مفاهيم كالجندر والعرق والطبقة، إما الثانية على الجندر وإما الثالثة على الجسد والجنس.
- ❖ الطرح الثاني: هناك أربع اتجاهات :

1. الاتجاه الماركسي الأنثوي: ترى أن مصدر الجريمة عند المرأة ثنائي المصدر، المصدر الأول هو توزيع الثروة وتقسيم العمل القائم على الجنس وهكذا ترى رادوش أن معظم جرائم المرأة ذات طبيعة اقتصادية أو جرائم ملكية، أما المصدر الثاني هو دور المرأة الهامشي واعتمادها على الرجل مما يولد لديها الغضب والإحباط وهذا سبب آخر لجرائم النساء(10)
2. الاتجاه الاشتراكي الأنثوي: ترى مونادابز DANNER سنة 1989 أن اضطهاد المرأة هو احد الصفات المركزية للنظام التربوي الرأسمالي وبذلك فان الجريمة هي نتيجة

حتمية للوضع الطبقي وهذا يفسر لنا أن معظم جرائم النساء ذات طبيعة اقتصادية لان الأبوية والرأسمالية هي المسؤولة عن تباين واختلاف المواقع و المكانات الاجتماعية والضحية هي المرأة.

3. الاتجاه الليبرالي الأنثوي: يرى هذا الاتجاه أن هناك عدم مساواة في التعامل مع

الإناث وخاصة نظام العدالة الجنائية وهذا الاتجاه مشابه للاتجاه الاشتراكي .ويعتقد رواد هذا الاتجاه التحرري أو الليبرالي انه كلما زادت عمليات دمج المرأة في سوق العمل أكثر كلما قلت ممارسات التمييز ضدها.

4. المدخل الراديكالي الأنثوي:وهو عكس الاتجاه الاشتراكي أو الليبرالي وهو القائل بان خروج المرأة للعمل والتعليم وتحررها قد زاد من انحرافها وقد لخص لنا العالمان ويليامز Williams و مكشين

Mcshane سنة 1999 الأفكار الأساسية لهذه المداخل كما يلي:

- أن مفهوم الجندر وعلاقته الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية هي طرائق سلوكية أساسية .
- أن العلاقات الجندرية ومفاهيم الرجولة والأنوثة منظمة من حيث المبدأ تفوق الرجال ودونية النساء لاسيما في البناء الاقتصادي والسياسي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

1. دراسة سعدي محمد لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي تحت عنوان السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن اغلب جرائم المرأة هي ردود فعل ناتجة عن شعورها بالظلم أو فقدانها للأمن ، كما كشفت الدراسة أيضا أن الأزواج (الضحايا)غالبا ما يتسببون في إقدام زوجاتهم على الإجرام نحوهن بسبب الخيانة الزوجية وإما بسبب الظلم والتسلط او التخلي عن الواجبات العائلية،وهو ما جعلنا نقول أن الأزواج عادة هم من يصنعون الظروف التي تقود الزوجة للإجرام ، كما أن التنشئة الاجتماعية التي تلقتها المرأة داخل بيت أهلها كبيرة في تحديد علاقتها بزوجها وأبنائها.

2. دراسة الدكتور عبد الغاني غانم من جامعة الإسكندرية تحت عنوان المنحرفات الصغيرات القاتلات الصغيرات ومن أهم النتائج التي توصل إليها إن نسبة كبيرة من القاتلات الصغيرات تقتلن بسبب مرورهن بتجارب جنسية مبكرة خارج إطار الزواج مما دفعهن لقتل جنيينهن أو قتل آخرين ، كما أوضحت الدراسة أن معظم المنحرفات كان يقمن قبل ارتكاب الجريمة في

أحياء شعبية ومناطق ريفية وان اغلب المبحوثات ينتمين لأسر كبيرة العدد كما أن الفتيات الصغيرات تنحرف في الحضر وفي الريف بنفس المعدلات إذا واجهت الظروف المؤدية للانحراف، كما كشفت الدراسة أن اشتغال الفتيات الصغيرات في سن مبكر يعتبر احد العوامل الهامة في انحرافهن.

3. دراسة الدكتور نازك محمود الشناق بعنوان اثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجريمة في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة ونوهت الدراسة إلى أن الجرم النسائي أخذ شكل الجرائم الجنسية أو قتل الزوج أو محاولة الشروع في القتل ويمكن عزو ارتكاب المرأة لهذا النوع من الجرائم إلى العامل الاقتصادي والحاجة إلى المال والتفكك الاجتماعي للنزلة وتدني مستوى تعليمها مما يجعلها فريسة سهلة للتغريب أو الوقوع في هذه الجرائم بحثا عن المال أو السعادة المفقودة كما أن الفئة العمرية تلعب دورا هاما في ارتكاب الجرائم فصغر سن المرأة ووجود حاجات ورغبات كثيرة لديها يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

الفصل الثاني: تحليل مضمون أخبار الجريمة النسوية في الجرائد الثلاث (الشروق

،الخبر،النهار) في المجتمع الجزائري

تقديم:

أن أخبار الجريمة التي تحملها صفحات الجرائد تشكل حقلا مشحونا بالمعلومات تعكس الواقع الاجتماعي وخصائصه في فترة زمنية معينة وعلى رغم أن خبر الجريمة عموما والصادر في المرأة خصوصا قد يساهم في إشباع فضول بعض القراء وقد يلقي عند البعض الآخر وخاصة المثقفين نوعا من الازدراء ومع ذلك فانه يلقي الضوء حول جانب من جوانب المجتمع المتمثل في ظاهرة الجريمة كما انه قد يساهم في تشكيل آراء وتصورات عن الفرد وعن المجتمع ككل كما قد يبعث الوعي في الأفراد ويحثهم ربما على مراجعة أفعالهم و عقلنتها كما قد يحث القائمين على المجتمع على العمل على دراسة الظاهرة بكل جدية،وتفعيل الآليات الناجعة للحد منها والقضاء على عوامل انتشارها وذلك عندما تضعهم هذه الأخبار الصحافية أمام أفعال مشينة قد تنتهك كل القواعد والقوانين الاجتماعية .

لكن قبل القيام بتنظيم المعطيات المنشورة في هذه المنتجات الصحفية،وبتحويلها إلى بيانات إحصائية تسهل معالجتها عالجتها بطريقة علمية تتسم بقدر من الحياد والموضوعية ،ارتأينا أن

نعطي أهم الخصائص للمجتمع الجزائري و المرأة الجزائرية حتى نمكن القارئ لهذه الدراسة من فهم البيانات التي توصلنا إليها ومدى تفسيرنا لها.

أولاً: أهم خصائص المجتمع الجزائري

تعد الجزائر من بين البلدان السائرة في طريق النمو ويبلغ عدد سكانها حوالي 35268 مليون نسمة «التعداد الأخير للسكان» يوزع سكان البلاد على 48 ولاية موزعين على 548 دائرة و 1541 بلدية وتحتل المدن الساحلية أكبر نسبة حيث يعيش حوالي 80% من السكان في الشمال ، كما يوجد حوالي 1,5 ملايين نسمة يعيشون في المناطق الصحراوية.

ويعتبر المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية من المجتمعات الشابة فقد بلغت نسبة 37,65% من هم دون 19 سنة أي 13546 مليون نسمة من مجموع 35978 سنة 2010(11).

شهد المجتمع الجزائري منذ العقود الماضية حراك اجتماعي واسع أدى إلى بلورة وظهور طبقات وفئات اجتماعية جديدة مثل الطبقة الوسطى التي انبثقت عن انتشار التعليم وفئة المقاولين وأصحاب المشاريع التي استفادت من حركة التنمية ، كما قامت الدولة بعد الاستقلال سنة 1962 بالعديد من المحاولات التنموية للنهوض بالاقتصاد المحلي ، غير أن هذه المحاولات التنموية أدت إلى العديد من السلبات أهمها تعميق اللاتوازن بين القطاعات والجهات في أن واحد، وخلق خلل بين المدينة والريف وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية من حيث الكثافة السكانية ونسبة التحضر والحضرية ، مما أفضى إلى العديد من الظواهر الاجتماعية الغير سوية.

كما عرف المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية تعد إيجابية في ميدان التعليم وتعميمه ومجانيته، فقد تراجعت نسبة الأمية عموماً وخاصة عند الإناث مما عرف تطوراً هائلاً في وضعية المرأة حيث حققت المرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في التعليم والشغل والحقوق السياسية خاصة السنتين الأخيرتين. أن كل هذه الحقوق التي منحت للمرأة من أجل إقامة المساواة بين الجنسين والنهوض بالمجتمع الجزائري . إلى جانب ذلك هناك تغيرات اجتماعية سلبية وسريعة مست منظومة القيم التقليدية، فالقيم التي ورثها المجتمع الجزائري تخلخلت وتزاوجت مع مفاهيم وقيم جديدة في المجتمع الجزائري لدى كل فئاته الاجتماعية بدون تمييز حضري أو ريفي .

كما يعاني المجتمع الجزائري كأغلب المجتمعات العربية من ظاهرتين اجتماعيتين لهما علاقة بالانحراف والجريمة وهما ظاهرة الفقر والبطالة وخاصة أن مصاريف الفرد الواحد وفي السنة الواحدة قد

تضاعف أكثر من مرتين خلالا العشر السنوات الأخيرة كما أن ارتفاع نسبة البطالة عند المتعلمين يعود ذلك بالأساس إلى السياسة التعليمية :عدم تلاؤم العديد من التخصصات العلمية مع احتياجات البنية المحلية ومتطلبات سوق العمل.

ثانيا خصائص المرأة الجزائرية

إن المرأة الجزائرية كانت تعيش وضعية صعبة من خلال الخضوع لسلطة الأب و الإخوة بعدها سلطة الزوج .ودورها لم يكن ليتعدى الوظيفة البيولوجية ،فالمرأة الجزائرية علم تكن تعان من ويلات الاستعمار فحسب بل كانت تعاني أيضا من التهميش والقهر الاجتماعي وهو ما جعلها منطوية على نفسها تعيش العزلة والجهل.

ولما ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أعيد الاعتبار لبعض حقوق المرأة وعلى رأسها حقها في التعلم ،فابن باديس كان دوما ينادي بتعلم المرأة ويحث عليه لان الشرط الوحيد الذي يرفع من مستواها الفكري ويحقق التكافؤ بينها وبين الرجل لكن التعليم كان نسبيا للمرأة ولا يمكن تعميمه على كل نساء المجتمع الجزائري خاصة في المناطق الريفية وعمق البلاد وجنوبه،ومع ذلك كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحفظ من التحرر اللامشروط للمرأة لكونها صمام أمان الهوية الوطنية . ولما جاءت ثورة التحرير عام 1954 تغيرت وضعية المرأة الجزائرية بشكل كبير إذ ازدادت مسؤولية المرأة بسبب غياب العنصر الرجالي عن البيت ومشاركته المباشرة في ثورة التحرير وأصبحت مسؤوليتها مزدوجة فهي مسؤولة عن إعالة بيتها من جهة إضافة إلى التحاقها الاختياري أو الإجباري بالعمل المسلح وقد برزت عدة نساء من خلال نضالهن ومشاركتهن الفعالة في الثورة.

أما فيما يخص الأدوار التي قامت بها المرأة الجزائرية أثناء ثورة التحرير فإنها لم تكن ضابطة فقط أو ممرضة بل كانت أيضا مكافحة في صفوف الجيش من جهة وإعداد وتحضير أطنان من الطعام للمجاهدين من اجل مواصلة المعركة الشرسة من جهة ثانية. (12)

فمشاركة المرأة الجزائرية في حرب التحرير لم يكن حدثا عاديا أو أمرا بسيطا مثلما يعتقد البعض نظرا لطبيعة القيم التي كانت تحكم المجتمع الجزائري في تلك الحقبة إضافة إلى الأدوار التقليدية المنوطة بالمرأة ونظرا للدور الريادي والبطولي الذي قامت به المرأة أثناء حرب التحرير فان منظري مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20أوت 1956 قد وضعوا مقررات في موضوع الحركة النسوية أهم ما جاء فيها :توجد في الحركة النسوية إمكانيات واسعة تتزايد وتكثر بصورة مستمرة وإننا لنحي بإعجاب

وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء المتزوجات و الأمهات ،ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلح أحيانا (13) أن ثورة نوفمبر الكبرى أحدثت تغيرا جديدا في الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية من خلال مشاركتها في الثورة وهو الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تغيير نظرة العائلة الجزائرية لكن بعد الاستقلال كانت خيبة المرأة الجزائرية كبيرة لكونها لم تتمكن من الظهور أو فرض ذاتها على المستوى السياسي بعد الاستقلال فلم تتقلد أية مسؤولية وهو ما جعلها تشعر بالتهميش من جديد والشعور بالقهر و هو ما أدى بها أن تخوض معركة جديدة للتعبير عن ذاتها من خلال إنشائها للجمعيات النسوية للمطالبة بالمشاركة السياسية وبدا يتحقق لها تدريجيا وذلك من خلال تقلدها لعدة مسؤوليات في الدولة على مستوى المجالس المحلية أو الحكومية أو البرلمان.

فقد جاء في إحدى فقرات ديباجة دستور 28 أكتوبر 1996 : إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد(14).

كما نصت المادة 29 من نفس الدستور على ما يلي : كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي (15).

ولكن في حقيقة الأمر مازالت نظرة الرجل عموما تقليدية للمرأة فالعلاقات داخل العائلة الجزائرية لم تتغير بالشكل المطلوب فهناك تناقض بين المبادئ والمواقف و الممارسات(16). فانتشار العديد من الأنماط السلوكية لرجل لا تزال تحول دون تحقيق النقلة النوعية التي تصبو إليها المرأة الجزائرية وهذا ما يؤكد لنا أننا في مجتمع مازال في مجمله ذكوري إلى يومنا هذا ، أو ماذا يفسر لنا أن نشاط المرأة الجزائرية في العمل السياسي شبه معدوم على الرغم أن النساء يمثلن نسبة 53% من المجتمع الكلي كل هذا يجعل من المرأة تشعرانها مجرد خادم للرجل وهذا ما يدفع بها لانتهاج السلوك الإجرامي مثل القتل والانتقام من الرجل والخيانة الزوجية(17)

فكل هذه المعطيات حول وضعية المرأة أفرزت خللا في الحياة الأسرية ومشاكل زوجية وانحرافات اجتماعية على الرغم من إعطاء الحرية للمرأة إلا أن بعضهن أخطأت فهمها ولم تحسن استغلالها، وربما يعود هذا حسب كاميليري CAMELLERI ما يعبر عنه بالتعايش بين القيم

الأساسية التقليدية والقيم الهامة الحديثة، ويتبدى ذلك مثلاً في رفض مبدأ المساواة بين الجنسين والنظرة الجنسانية للمرأة على مستوى الرأي أو المواقف في حين يقع تبنيهما في الممارسة وفي نوعية بناء العلاقات. (18)

إن الغزو الثقافي التكنولوجي وتحرير المرأة والفهم الخاطئ لهذا التحرر والتحديث في المجتمع الجزائري غيروا المعايير والقيم الاجتماعية الأساسية المستمدة من حضارة، مما أثر في العلاقات والسلوكيات للأفراد فظهرت اتجاهات ومفاهيم دخيلة علينا كالفردانية والأنانية والاستقلالية سواء بين الآباء والأبناء أو بين الزوجين الذين صار كل واحد منهم ينفرد في اتخاذ القرار وفي تسطير مسار حياته وطريقة عيشه مما اضعف واحداً شرخاً في الروابط الاجتماعية والأسرية وسهل انحراف المرأة وإجرامها، وبالتالي فإن كل هذه السلبيات المحيطة بالمرأة كانت لها تداعيات سلبية في سلوك المرأة الانحرافي.

المبحث الثاني : التحليل والتعليق على محتوى الجداول

أولاً: عرض وتحليل محتوى الجداول

تمهيد

بعد أن رصدنا عدداً من الوحدات الإخبارية حول الجريمة عند المرأة الجزائرية في الصحف الثلاثة (الشروق، النهار، الخبر) لفترة زمنية حوالي ثلاثة أشهر بداية من 15 ماي إلى غاية 15 أوت. وبعد أن درسنا مضمونها بكامل الدقة قمنا بتحويل محتواها إلى بيانات كمية وضعناها في جداول إحصائية ليسهل تمحيص جرائم المرأة.

الجدول رقم 01: عدد الوحدات الإخبارية حول جريمة المرأة الجزائرية

النسبة %	التكرار	الصحف
38,29	85	الشروق
49,55	110	النهار
12,16	27	الخبر
100	222	المجموع

يشير الجدول رقم 1 إلى جملة أو عدد من الوحدات الإخبارية حول الجريمة عند المرأة الجزائرية التي تحصلنا عليها من الصحف اليومية الجزائرية طوال الفترة الزمنية الممتدة من 15 ماي 2012 إلى

غاية 15 أوت 2012 والتي يمكن أن تحتوي أكثر من جريمة وعلى العديد من الجناة ، كما جاء في العدد 1400 من جريدة النهار بتاريخ 2012/05/15 حوالي 18 امرأة منهن قاصرات لم يتعد سنهن 16 سنة تورطوا في أعمال إجرامية متعددة بميلة ، كما جاء في العدد 1428 من جريدة النهار بتاريخ 2012 / 06/17 عن الجريمة الخطيرة ذات 28 سنة وتورطها في العديد من القضايا الإجرامية منها الاعتداءات على الموظفين والممتلكات كالضرب والجرح العمدي بالسلاح الأبيض المخطور وكذا السرقة على مستوى أحياء وسط المدينة إلخ

كما هو الملفت للنظر في هذا الجدول إن صحيفة الخبر نشرت أخبار الجريمة عند المارة بشكل تحفظي مقارنة بصحيفة الشروق والنهار.

الجدول رقم 02: عدد جرائم المرأة في الوحدات الإخبارية المذكورة

النسبة %	التكرار	الصحف
43,23	115	الشروق
12,40	33	النهار
44,36	118	الخبر
100	266	المجموع

يتضح من خلال هذا الجدول عدد الجرائم التي قامت بها المرأة في مجمل الوحدات الإخبارية وقد بلغت 266 جريمة وهنا يجب الإشارة فقط إلى أن الأعداد المذكورة أعلاه هي إعداد الفاعل الإجرامية المرتكبة وليس بالضرورة عدد الجناة مثلا هناك جريمة ترتكبها أربعة نسوة فقط.

الجدول رقم 03: يبين توزيع نمطية الجريمة عند المرأة الجزائرية

النسبة %	التكرار	الصحف
14,93	43	السرقة
11,80	34	الانتحار
10,06	29	محاولة الانتحار
4,51	13	القتل
5,56	16	المخدرات
3,82	11	الخمر

3,47	10	ضمن عصابة
0,69	02	انخراط في جماعة إرهابية
6,59	19	شبكة دعارة
4,51	13	الضرب والجرح العمدي
4,16	12	العنف اللفظي
3,13	09	الاختيال والنصب
2,77	08	الإجهاض
2,08	06	التزوير
1,39	04	الهجرة الغير شرعية
0,70	02	تدعيم الإرهاب
3,13	09	الجرائم الأخلاقية
0,70	02	انتحال الشخصية
2,08	06	اختلاس الأموال العمومية
2,43	07	التحريض على الفسق
7,99	23	الزنا
0,70	02	التعدي على الأصول
2,77	08	جرائم متنوعة
100	288	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ ان الجريمة عند المرأة الجزائرية مختلفة ومتعددة والتي تأتي في مقدمتها السرقة التي تعتبر سلوك شاذ غير مقبول اجتماعيا ويعاقب مرتكبيها بالسجن حسب نصوص قانونية والتي أصبحت المرأة الجزائرية تتفنن في ارتكاب جريمة السرقة وذلك بمساعدتها أشخاص آخريين ، ثم تأتي بعدها جريمة الانتحار أو محاولة الانتحار وذلك بالاعتداء على نفسها بطرق مختلفة كتناول الحبوب أو السوائل السامة كوسيلة للهروب من الواقع الاجتماعي أو الضغط الممارس عليها أو عدم قدرتها على التكيف مع الحياة بظروفها أو اللجوء للانتحار كوسيلة للتستر على فضائحتها الأخلاقية، بالإضافة إلى جملة من الجرائم التي تعددت واختلفت أشكالها وذلك حسب مسبباتها .

الجدول رقم 04: يبين نمطية الجرائم ضد النفس عند المرأة الجزائرية

النسبة %	التكرار	أنماط الجريمة
11,30	13	القتل
29,56	34	الانتحار
25,21	29	محاولة الانتحار
11,30	13	الضرب والجرح العمدى
10,43	12	العنف اللفظي
03,47	04	الهجرة الغير شرعية
01,74	02	التعدي على الأصول
06,95	08	جرائم الإجهاض
100	115	المجموع

يشير الجدول رقم 4 أن أكثر أنواع جرائم المرأة ضد النفس انتشارا في المجتمع الجزائري هي جرائم الانتحار بنسبة 29,56 % تمثل ثلث الجرائم المرتكبة ضد النفس تليها جرائم محاولة الانتحار بنسبة 25,21 %، وتكون جل أسباب الانتحار أو محاولة الانتحار مرتبطة بإصابة الضحية باضطرابات عقلية أو نفسية أو هروبا وطمس الفضيحة في حالة الحمل الغير الشرعي ، كما تعود

الدوافع لاقتراف هذا النوع من الجرائم إلى مشاكل عائلية حيث معظمهن يعيشن في بيئة أسرية متصدعة ماديا أو عاطفيا أو خلقيا.

ثم تليها جرائم القتل بنسبة 11,30% ثم الضرب والجرح العمدي بنسبة 11,30% وعادة ما ترتبط هذه الجرائم مع بعض كما هو مبين في الجدول 4 لان القتل لا يكون قتلا قبل أن يكون ضربا أو جرحا أو عنفا ممارسا في لغلب الأحيان وغالبا ما يطغى على هذه الجرائم في مجتمعنا من المشاجرات و القذف والسب و المنازعات بين الأفراد والمجتمع.

وما لفت انتباهنا من خلال قراءة الوحدات الإخبارية في الجرائد اليومية الثلاث في قضايا القتل اغلبها واقعة على نظام الأسرة بمعنى أننا نجد كل من المتهم والضحية تربطهما صلة كانت أو علاقة قرابة جدا، كما لوحظ في الفترة الأخيرة تطور كبير في صور القتل من خلال الجرائد فبعد أن كانت في السابق تركز أساسا على استخدام السم في الأكل لتسميم الضحية لما الآن أصبحت تلجأ إلى تقطيع جسم الضحية والتخلص من أشلائه بوضعها في حقيبة أو كيس ثم رميها بإحدى المقابر أو المزابل أو حتى دفنها كل هذا يؤكد أن الجريمة النسوية بدأت تأخذ أبعادا جد خطيرة، كما ثبت إمكانية استخدامها لكل الوسائل الممكنة لتحقيق فعل القتل و أن النظرة السطحية التقليدية التي تخص المرأة ووسيلة الجريمة يجب أن تلقى إذ لا يمكن الأخذ بها عند تفسير جرائم النساء.

الجدول رقم 05: يوضح نمطية الجرائم ضد العرض عند المرأة الجزائرية

النسبة %	التكرار	أنماط الجريمة
39,65	23	الزنا
32,75	19	شبكة دعارة
15,51	09	الجرائم الأخلاقية
12,06	07	التحريض على الفسق
100	58	المجموع

5 الجرائم التي ترتكب ضد العرض فهي الأخرى كثيرة ومتنوعة كما هو مبين في الجدول رقم 5 ونجد أن أكثر الأنشطة نسبة في جرائم العرض هي الزنا بنسبة 39,65% التي أحيانا تكون أمام مرأى الناس وهذا يعتبر إخلالا بالآداب العامة التي يعاقب عليها القانون. تليها جريمة تسيير شبكات

الدعارة بنسبة 32,75% بداية من الإغراء و التي تمثلت في التحريض على الفسق بنسبة 12,06% إلى ممارسة الدعارة وحياسة أوكار شبكات لتوظيف القاصرات من الفتيات والنساء ضف على ذلك أشكال أخرى كالحيانة الزوجية.

إن تحليلنا لمثل هذه الظواهر بمجتمعنا يرجع إلى الأفكار والقيم التحررية التي دفعت بالمرأة لتجاوز كل الضوابط الاجتماعية المرتبطة بالقيم المنظمة للعلاقات الجنسية . كما أن النساء الجزائريات اللاتي يرتكبن مثل هذه الجرائم يفتقدن أو يضعف لديهن الشعور بالعطف والحنان الأسري، مما يدفعهن هذا الحرمان إلى البحث عنه بأي طريقة كانت وأحيانا بطرق غير شرعية، وهذا ينطبق عليه ما أشار إليه ميرتون في عملية الابتكار لتحقيق الأهداف المشروعة وذلك عندما ترغب الفتاة في تحقيق هدفها من الحصول على الحنان والعطف الأسري أو الزوجي و لا تستطيع تحقيق ذلك بالوسائل الشرعية فتلجأ ربما إلى وسائل غير شرعية لتحقيق ذلك، كما أشار إلى ذلك بنجامين و ماسترز عندما ذكرا انه هناك ثلاث مؤثرات في الموقف الاجتماعي لاحتراف البغاء، ومنها العوامل الجاذبة التي يندرج تحتها إشباع الجانب العاطفي المفقود واعتباره عامل من عوامل الجذب التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة الأخلاقية ويزداد هذا الدافع قوة إذا كانت أيضا تحت تأثير العوامل المهيأة والعوامل الدافعة المعجلة كال فقر والعوز والمرض.....

كما أن الفتيات اللاتي تمارسن البغاء كان من أهم الأسباب التي دفعتهن إلى ذلك رغبتهن في الشعور بالانتماء والحب من الآخرين والذي يجدهن مع الزبائن لكونهم يشعرن بالحب والرغبة فيهن وأنهن ذوات أهمية ومرغوبات عند هؤلاء الرجال وهذا ما أشير إليه في دراسة ماردين و جيفرسون و دراسة غانم أن أغلب الجرائم الأخلاقية عند النساء يعود إلى الحرمان من الحنان والعطف، والمعاملة السيئة والقسوة من قبل الوالدين أو الإخوة أو الزوج وعدم تلبية الحاجيات الضرورية لديهن كل هذه السيمات سائدة لدى النساء الجزائريات المرتكبات للجريمة الأخلاقية .

الجدول رقم 06 : يوضح نمطية جرائم المرأة الجزائرية ضد المال

النسبة %	التكرار	أنماط الجريمة
67,19	43	السرقه
14,06	09	الاحتيال والنصب
09,37	06	التزوير

09,37	06	اختلاس الأموال العمومية
100	64	المجموع

يشير الجدول أن أكثر أنواع الجرائم ضد المال من قبل المرأة الجزائرية السرقة التي تمثل أكثر من نصف العدد الإجمالي للجرائم ضد المال بنسبة 67,19 % لكن الجديد هو أ، جريمة السرقة كثيرا ما يرافقها استعمال العنف بجميع أشكاله فهل هذا يدل على أن المرأة لم تعد الكائن اللطيف واللين؟ يشير الجدول كذلك إلى جرائم الاحتيال والنصب بنسبة 14,06 % ثم جريمة التزوير بنسبة 09,37 % ثم جريمة اختلاس الأموال العمومية بنسبة 09,37 %، والتي تعبر جرائم جرهما التحول الاقتصادي بمجتمعنا التي تعد من بين أشد الجرائم خطرا على المجتمع الجزائري فقد أخذت في الانتشار بصورة ملفتة للأنظار وأكسبها شرعية بين الأفراد وكأنها أسلوب عام للحياة ترتكب من طرف أفراد ذوي طبقة اجتماعية واقتصادية معينة تتمتع بمركز وسلطة. وطبيعة هذه السلطة وهذا المركز والمكانة في كثير من الأحيان سهل عملية ارتكاب هذه الأنماط من الجرائم لدى فئة من النساء. كما نجد أيضا ذهنية ترسخت لدى الكثيرات من النساء أن يكونوا أغنياء وأثرياء هذا الأمر جعل المال إلى حد كبير يعتلي سلم القيم وللوصول إلى هذا الطموح والهدف يحتم الأخذ ببعض الوسائط للشراء. وصارت هذه الأنماط وأخرى سلوكا مقبولا عند الأغلب لدرجة أنم فئة من النساء يمارسونه دون تردد، ويعتقدون أنه من مسلمات التعامل أو المعاملة مع الآخرين سواء كان مع أشخاص أو مؤسسات.

الجدول رقم 07 : يوضح نمطية جرائم المرأة الجزائرية ضد العقل

النسبة %	التكرار	أنماط الجريمة
59,96	16	المخدرات
40,74	11	الخمر
100	27	المجموع

يوضح الجدول الأتي جرائم تقترب ضد العقل من قبل المرأة وفي مقدمتها تعاطي المخدرات أو تزويجها بنسبة 59,96 % ويليهما النمط الثاني الخمر بنسبة 40,74 % وهما نمطين إجراميين يمكن تصنيفهم بجرائم ضد العقل. ويبقى هذا التقرير رمزيا جدا بحكم أن أخبار جريمة المخدرات المقترفة من

قبل المرأة لا تقدم إلا عددا قليلا نسبيا في الصحف المشار إليها، والتي لم يهضمها معظم الجزائريين نظرا لخصوصية المجتمع الجزائري المحافظ.

ولكن هل هذا يعود إلى تحرر المرأة كما تبين بعض النظريات؟ أم هو نتيجة تعلمها ونضجها الفكري الذي لم تجد مجالات ايجابية لتوظيفه خدمة للمجتمع؟ أو لجأت لهذه الجريمة بدافع الهروب من واقع أسود؟ أو نتيجة معايشة رفقاء السوء أو بدافع التقليد دون وعي بمخاطر هذه الآفة أو بدافع الكسب السريع والثراء في حالة ترويجها.

فالمخدرات كظاهرة قد تفاقمت بشكل مخيف لا تكاد تخلو منها أي مدينة من مدن الجزائر وفي هذا الصدد فقد أحصت مصالح الدرك الوطني بالفترة الممتدة من شهر جانفي إلى غاية شهر أوت 2008 حوالي 26 امرأة موقوفة في قضايا المخدرات بين شرائح ومستويات مختلفة من الفتيات والنساء.

الجدول رقم 08 : يوضح نمطية جرائم أخرى للمرأة الجزائرية :

أنماط الجريمة	التكرار	النسبة %
ضمن عصابة	10	41,66
الانخراط في جماعة إرهابية	02	8,33
انتحال الشخصية	02	8,33
تدعيم الإرهاب	02	8,33
جرائم أخرى متنوعة	08	33,33
المجموع	24	100

من خلال الجدول نلاحظ أن النساء المجرمات في الجزائر لم يعد تورطهم في الجرائم يقتصر على الأنماط التقليدية كالضرب والشتيم أو قضايا التخلص من المواليد غير الشرعيين بل اقتحمت عالم الجريمة الذي يتطلب المخاطرة واليقظة وهي جرائم الانخراط في جماعة إرهابية أو تدعيم الإرهاب أو ضمن عصابة تختص في عدة جرائم في وقت واحد (ترويج، مخدرات، سرقة، تهريب،.....)، والتي تعتبر نسبتها هامة كجرائم مستحدثة بالنسبة للمرأة الجزائرية، أن أصناف هذه الجرائم كانت في السابق من

اختصاص الرجل دون غيره، وهذا يوضح جليا دخول المرأة الجزائرية عالم الإجرام لاسيما المنظم منه بكل احترافية وقوة .

وظهور تلك الجرائم وانتشارها ليس بالأمر العجيب بالنظر للمؤثرات التي أثرت كاضطراب الوضع السياسي والاقتصادي اللذان حالا دون وجود نظرة إستراتيجية لحاضر ومستقبل الجزائر. كذلك من خلال الجدول نلاحظ بإمكاننا تنفيذ نظرية لومبروزو في تفسيره انخفاض حجم جرائم المرأة التي يحصرها عموما في البغي والقائلة بأن التكوين البيولوجي للأُنثى يجعلها هدفا للذكر فتتخذ موقف للترقب والانتظار بعكس الذكر الذي يتخذ موقف السعي والتحرك نحوها (19) المرأة لم تعد في حالة ترقب بل أصبحت هي صاحبة السعي و التحرك والتنظيم وبالتالي لم تعد المرأة هدف الرجل فقط بل هو كذلك أصبح هدفها وبالتالي تظهر هذه الدراسة من خلال الجدول 8 أن المرأة لم تعد تكتفي بالمشاركة في الجريمة فقط كما كانت في الماضي بل أصبحت اليوم عنصرا فاعلا و مسؤولا ولها دور متنامي في مجال الجريمة، كذلك في المقابل بعض أنواع الجرائم كادت تغيب في الأخبار الصحفية ولقلتها جمعناها في جرائم متنوعة خاصة منها جرائم المتعلقة بالشيك بدون رصيد وانتحال شخصية أو جرائم أخرى فهي قليلة جدا لديها وحتى وان ارتكبتها فدورها لا يتجاوز غالبا المشاركة أو يقع التستر عليها.

كذلك ما نستخلصه عن هذا الارتباط والانتماء ضمن عصابة ساعد على سرعة وتقبل اكتساب السلوك المنحرف بكل احتراف وهذا ما أشار إليه سذرلاند من أهمية قوة الارتباط والاندماج مع الأصدقاء في سرعة التأثير بهم والتقليد والمحاكاة كما أشار إليه تارد TARED في نظرية التقليد والمحاكاة ، وخاصة مرتكبات الجرائم الأخلاقية والجرائم المركبة.

الجدول رقم 09 : يوضح التوزيع الجغرافي للجريمة من خلال خبر الجريمة في الصحف الثلاث

المنطقة	العدد	النسبة	المنطقة	العدد	النسبة
العاصمة	55	19,09	تلمسان	05	01,7
عنابة	16	05,56	شرشال	04	01,3

02,0 8	06	أم البواقي	06, 25	18	وهران
01,7	05	عين الدفلى	04, 17	12	تيازة
01,7	05	تيارت	03, 5	10	مستغانم
01,3	04	بجاية	02, 8	08	جيجل
01,3	04	الشلف	03, 5	10	بومرداس
01,7	05	ميلة	01, 7	05	زرالدة
01,0 4	03	سوق أهراس	05, 56	16	البليدة
02,8	08	سطيف	01, 3	04	المدية
03,1	09	قسنطينة	01, 04	03	الجلفة
01,3	04	سكيك دة	02, 43	07	مسيلة
01,3	04	معسكر	01, 04	03	غرداية
01,3	04	باتنة	01, 3	04	البيض
01,7	05	خنشلة	01,	04	بشار

			3		
01,7	05	سيدي بلعباس	02, 08	06	تبسة
01,7	05	غليزان	01, 7	05	تيسمسلت
0,7	02	المنيعة	01, 04	03	برج بوعريرج
01,0 4	03	الوادي	0,7	02	سعيدة
100	28 8	المجموع	02, 43	07	تيزي وزو

من خلال الجدول 09 نلاحظ أن نسبة الجريمة النسوية تتفاوت من منطقة إلى أخرى فتصل أكثر نسبة في المناطق الشمالية وبالخصوص الساحلية منها كالعاصمة ، عنابة ، وهران ، تيبازة ، مستغانم ، جيجل .

ما يجب لفت الانتباه إليه هو أن هذا التوزيع الجغرافي للجريمة النسوية لا يعكس إلا بشكل رمزي حجم الجريمة ضعيف في كل ولاية وفي مدة محدودة، فالمناطق التي كان حجم الجريمة ضعيف فيها كالمناطق الداخلية مثل : تبسة ، تيسمسيلت ، برج بوعريرج ، سعيدة، الوادي ،المنيعة وغيرها.....أو معدوما في بعض المناطق الأخرى وهذا لا يعن أنه لم ترتكب فيها جرائم النساء بل أن حجم هذه الجرائم قليل نسبيا أو أن هذه الجرائم بسيطة إلى درجة أنها لا تستدعي لفت نظر الصحف مقارنة بالمناطق الأخرى .

فتركيز الصحف الثلاث(النهار،الخبر،الشروق) على نشر خبر جرائم النساء الواقعة في المناطق الأكثر كثافة ليس من باب الصدفة أو التحيز بل لأن ظاهرة الجريمة بصفة عامة مازالت ظاهرة حضرية،فقد تبين من الجدول أن المناطق الأكثر كثافة هي تمثل أعلى نسبة للجريمة النسوية فالعاصمة وحدها تعد قرابة الربع 4/1 من الحجم الكلي للجرائم تليها باقي المدن الساحلية ،وكذلك التي تتميز

بالكثافة السكانية وما يفسر ذلك اتساع العمران واكتظاظ السكان، كذلك تباين المفاهيم والقيم الأخلاقية والمستويات الثقافية ومناهج التفكير زاد على ذلك التفكك الاجتماعي والتصدع العائلي وكثرة فرص الغواية والصحة السيئة في المدن الكبرى.

كذلك تختلف معدلات الجريمة النسوية كغيرها من الجرائم عامة باختلاف الموقع الجغرافي وقد أشار العالمان كتليه وجيري في النظرية الجغرافية وتفسيرها للجريمة، أن الجرائم بشكل عام تتجه نحو الازدياد في المناطق الساحلية وتقل في المناطق الداخلية وهذا ما تلازم مع نتائج دراستنا، كما تختلف معدلات الجريمة باختلاف التضاريس حيث كان العالم لومبروزو ممن توصلوا إلى هذه النتيجة وانتهى إلى أن معدلات الجرائم تتجه نحو الانخفاض في المناطق السهلية وهذا يظهر جليا في المناطق السهلية مثل ولايات : الجلفة، الأغواط..... إلخ، إلى جانب ذلك توصل العلماء إلى ربط السلوك الإجرامي ببعض الظواهر الطبيعية كالضوء، الظلام، وطبيعة التربة، والطبيعة الزراعية، و توزيع المياه والنبات والحيوان والزلازل وغيرها.

الجدول رقم 10 : يوضح توزيع المنحرفات حسب الفئة العمرية

السن	العدد	النسبة
فئة الراشدين	130	54,16
فئة القاصرات	15	06,25
فئة الشيخوخة	25	10,42
فئة لم تصرح بالعمر	70	29,17
المجموع	240	100

يتبين من معطيات الجدول رقم 10 توزيع الجريمة حسب العمر فكانت أعلى نسبة عند فئة الراشدين بنسبة 54,16% ثم تليها الفئة الغير مصرحة بالعمر بنسبة 29,17% إلا أنه من خلال ما نستشفه من أحداث محتوى الخبر فهي عموما من فئة الراشدين، ثم تليها فئة الشيخوخة بنسبة 10,42% وأخيرا فئة القاصرات بنسبة 06,25%.

وعموما يفتقر مضمون أخبار الصحافة إلى العديد من البيانات كمتغير السن كذلك المهنة والحالة المدنية وغيرها، فهي معطيات تم كثيرا البحث العلمي الاجتماعي لفهم الظاهرة الاجتماعية

وذلك بربطها بالعوامل الذاتية، الذي يعتمد أساسا على الربط بين المتغيرات وقد لا تهم العمل الصحفي الذي غالبا ما يركز على الفعل الإجرامي مع بعض التفاصيل المؤثرة والمثيرة .

لكن رغم هذا النقص أو الغموض في المعلومة نلاحظ من خلال دراستنا الدقيقة لأحداث الخبر أن أغلبية المنحرفات ينتمين للفئة العمرية الراشدة اللاتي ركزت عليهن أخبار الجريمة ، فقلما ينشر صاحب الخبر سنهن بدقة بل يكتفي بالقول في العقد الثالث أو الرابع من العمر ، إلا أن هذه المرحلة تمتد لتشمل الفترة الواقعة بين سن الثامنة عشر إلى سن الخمسين ، حيث يتأثر الفرد خلالها بتغيرات عضوية ونفسية كما يتأثر بما يحيط به من ظروف بيئية ، وهي أخطر مراحل العمر على الإطلاق كما تعد أشدها خصوبة في مجال الإجرام وأطول فترة زمنية لهذه المرحلة ، لهذا يقسمها علماء الإجرام إلى فترتين هما فترة النضوج المبكر أو ما يسمى بطور الشباب وهي الفترة الواقعة بين سن الثامنة عشر والخامسة والعشرين وتكاد تستأثر هذه المرحلة بربع كمية الإجرام لأن الإجرام أكثر ما يكون وقوعا خلالها ليس في الكم فحسب وإنما في نوعه أيضا وجرائم هذه الفئة تنحصر خاصة في الجرائم الأخلاقية والجنسية والسرقات، هذه الجرائم التي غالبا ما تكون مرفقة بالعنف والضرب والجرح العمدي أو الحيلة وهذا ما ثبت في إحصائيات الدراسة .

والفترة الثانية فترة النضج الحقيقي وهي تمتد ما بين الخامسة والعشرين إلى الخمسين وفي هذه المرحلة تقل تدريجيا في الكم لبعض أنواع الجرائم كالجرائم الجنسية وتكثر في هذه المرحلة جرائم المخدرات ، فنجد أن أغلب الجناة من المستهلكات لها ونسبة قليلة منهن تعمل كأداة ترويج الى جانب الزوج أو مجموعة رفقاء السوء وقد يفسر هذا عادة من يتاجر بالمخدرات من الرجال لا يعهدون إلى المرأة بدور في هذه الجريمة إلا إذا حصلت على ثقتهم الكاملة ، وهذا لا يضمن توفره إلا عند المنحرفات الأكبر سنا أي فوق 30 سنة ، وثمة عوامل أخرى حتى تنال المرأة هذا الدور وقد أشار إليه الأستاذ الأمريكي سذرلاند في نظرية الاختلاط الفارق وهذه العوامل تتمثل أولها في أسبقية تأثر الفرد بالسلوك السائد ضمن جماعة معينة ويتصل ثانيهما باستمراره فترة من الزمن تسمح باكتسابه مسلكهم في إتباع حاجاتهم على نحو غير مطابق للقانون أما الأخير فيعني عمق التأثير الذي يتعرض له الفرد ومدى فاعليته في سلوكه سبيل الجريمة (20)

فهذه العوامل الثلاث تساهم في تحقيق اتصال المرأة بخلطاء السوء اتصالا يفرق ويحدث شرخا

عميقا بينها وبين الأخيار وهذا الأمر يتوقف على مدى حدة التأثير الذي تمارسه الجماعة الشريرة عليها و المنتمية إليهم.

أما بالنسبة للفئة العمرية التي عبر عنها خبر الجريمة بالعقد الرابع أو العقد الخامس فهن من ارتكبن جرائم خاصة جرائم الانتحار أو محاولة الانتحار و التي ترجع أغلب أسبابها إلى مشاكل عائلية أو إلى الحالة النفسية الاجتماعية ، كذلك ارتكبن جرائم القتل أو الشروع فيه أ، ساعدت عليه مثلا كمساعدة الأم لابنتها على قتل مولودها الذي أنجبته من السفاح .

كما شار العلماء أن سن 45 سنة للإناث يعتبر سن الإجرام الأقصى بعد ذلك يبدأ في التنازل بصفة تدريجية من 20 جريمة إلى 16 جريمة سنويا ، وهكذا حتى نهاية عمر المجرمة (21). بعد سن الخمسين تأتي مرحلة الشيخوخة والتي احتلت المركز الثالث إجراميا بنسبة 10,42% وهذه المرحلة تبدأ من سن الخمسين وتمتد إلى نهاية العمر فكبار السن ليسوا بمنأى عن الجرائم وان قلت في الكم ولكن ترتقي أحيانا في الكيف والنمطية كأن تكون بارونة مخدرات مثل العجوز ماما صاحبة 69 سنة من العمر زعيمة عصابة الهيروين تنشط في مجال ترويج المخدرات الصلبة بالعاصمة حيث تولت نقل مادة الهيروين على متن سيارتها ما مكنها من الإفلات من نقاط التفتيش بحكم سنها ، وكذلك سقوط عصابة نساء بمستغانم يوم الانتخابات وترأسهم صاحبة السن 66 (جريدة الخبر، العدد 6713 الموافق ل 13 ماي 2012)

وتستعيز المرأة المجرمة في هذه المرحلة عن جرائم العنف التي تحتاج إلى القوة البدنية لذلك تكثر لدى هذه الطائفة من المجرمات جرائم القذف والشعوذة والسحر كما يكثر لديهن جرائم النصب والاحتيال وخيانة الأمانة بديلا عن السرقة التي لم تعد قادرة عليها لضعف قواها البدنية.

لنأتي لفئة القاصرات المنحرفات والتي كانت بنسبة 6,25% وتشمل هذه المرحلة الفترة من عمر الإنسان مابين سن الثانية عشر حتى الثامنة عشر ، والتي كانت في دراستنا منحصرة من السادسة عشر حتى الثامنة عشر وما يلاحظ على هذه المرحلة من العمر النمو العضوي والنفسي والعقلي بالإضافة إلى الحدة في العاطفة ، كما تتغير من حولها البيئة الخارجية والتي يكون لها عظيم الأثر على سلوكها ، وفي هذه المرحلة توجد طائفة معينة من الجرائم والتي تستهوي أفئدة المنحرفات من القصر أكثر من غيرها و هن أكثر وقوعا ويمكن حصرها كما تناولنا في جرائم الإجهاض ، جرائم الإعتداء على الأموال ، والسرقة بالتحديد، جرائم الإيذاء البدني كالضرب والجرح وأولى صورها ميلها إلى التشاجر مع إخوتها في المنزل العائلي وكذا الجرائم الجنسية وخاصة إذا وجدت ظروفًا بيئية مهيأة لها و ما ينتج عنها من جرائم الإجهاض أو الإنتحار أو محاولة الإنتحار لطمس الفضيحة كما تجد الكثير

من الجرائم ضمن عصابة تستغل في ترويج المخدرات ، كما يتبين لنا أن خبر الجريمة قلما ينشر جرائم القاصرات رغم أن هذه الفئة من المنحرفات حسب الجداول الإحصائية الرسمية جد مرتفعة.

ونخلص مما تقدم إلى أن ظاهرة الجريمة تختلف من حيث النوع والمقدار ، تبعا لكل مرحلة من مراحل العمر المختلفة ، فهي تبلغ الذروة في مرحلة الشباب وتقل تدريجيا في مرحلة النضوج الحقيقي وتضمحل في مرحلة الشيخوخة ، وهذا الاختلاف يجد تفسيره في التغيرات العضوية والنفسية وما يحيط بالإنسان من ظروف بيئية غير هذه المراحل العمرية المختلفة ، وإذا كانت الإحصاءات الجنائية تشير لصلة الإجرام كما ونوعا بالسن إلا أن عامل السن وحده لا يفض إلى السلوك الإجرامي ما لم تمتزج معه عوامل أخرى يكون لها من التأثير على الفتاة بحيث تدفعها إلى ارتكاب الجريمة(22)

الجدول رقم 11 : يوضح توزيع السوسيو - مهني للمنحرفات من خلال الصحف الثلاث

المهنة	التكرار	النسبة
موظفة	10	3,47
عاملات نظافة	07	2,43
خادمة بيوت	02	0,69
طالبة	08	02,7
بدون عمل	70	24,30
غير مصرح	191	66,31
المجموع	288	100

إن قراءتنا لهذا الجدول أن الأغلبية الساحقة لم تصرح بمهنتهن وهي تمثل ثلثي حجم الإجمالي للمنحرفات وهذا ما يفسره عدم إكتراث الصحافة بهذا المتغير(المهنة) بحكم ما يهيمه هو صياغة الأحداث الإجرامية ، أما خاصيات الفاعلين كالمهنة أو المستوى التعليمي إلا إذا كانت في متناوله، لكن ما يجب ملاحظته هو أن معطيات هذا الجدول تشير إلى أن حوالي ثلث المنحرفات أي بنسبة 27,69% المصرحات بمهنتهن في خبر الجريمة من دون عمل وعاملات نظافة و خادومات البيوت أما من هن موظفات فلا يمثلن إلا حجما بسيطا بنسبة 3,47% أما من هن مستوى تعليمي فيمثلن نسبة 02,7%.

هذه المعطيات تبين أن أغلب المنحرفات بدون عمل أو يقمن بأعمال ذات الأجور الزهيدة كعاملات أو خادمات في البيوت وهذا ما يقودنا إلى الإستنتاج أن أغلب المنحرفات ذات مستوى تعليمي منخفض وبالتالي فقد إتضح من خلال هذه الدراسة أنه كلما إنخفض المستوى التعليمي للمرأة كلما إرتفع معدل الجريمة لأن تأثير التعليم كمانع من إرتكاب الجرائم فهو بما يغرسه في نفوس الأفراد من معارف ومعلومات تجعلهم أكثر دقو في إختيار سلوكهم وأكثر تقديرا لعواقب أفعالهم إلا إذا صادف التعليم شخصا لديه ميل إجرامي ، فالتعليم في هذه الحالة لا يعد بحد ذاته عاملا من العوامل الدافعة إلى الإجرام وإنما قد يستفيد من لديه إستعداد إجرامي لتسهيل إرتكاب الجريمة إذ يعينه بما لديه من معلومات على إبتكار أساليب ووسائل جديدة لإرتكاب الجريمة أو إخفاء معالمها مما لا يتوفر لشخص أمني ، وعليه إذا كانت صلة التقليد وكمية الإجرام غير واضحة فإن الصلة بين التعليم ونوع الجرائم فإنها كانت في غاية الإدراك من خلال خبر الجرائم ففي العدد 3672 من جريدة الشروق بتاريخ 2012/06/01 موظفتان تحتلسان نصف مليار بمديرية التشغيل بالطارف ، كذلك كما جاء في العدد 3689 من جريدة الشروق أيضا بتاريخ 2012 / 06/08 قابلة تقود عصابة لإجهاض الفتيات العازبات بالببيض ومنه قد يفضي التعليم إلى نوع التخصص في الإجرام على حد تعبير العالم جاروفالو

وأخيرا هل يمكننا القول أن ظاهرة إجرام المرأة مازالت محصورة في الطبقة المحرومة دون دخل أو ذات الدخل الضعيف؟ أم أنها قد أصابت الفئات الأخرى وحتى الغنية منها ، لكن قد تتستر عليها الصحافة؟ أم أنها مدججة في عدد الفاعلات التي لم يصرح عن مهنتهن واللواتي كن يمثلن حوالي ثلثي الحجم الإجمالي؟

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

أولا: نتائج الفرضيات

من خلال تقنية تحليل المحتوى التي لا تتفق مع طبيعة الموضوع والتي إستخدمناها لتحليل نماذج

العينة فكان إعتقادنا على الوحدات الإخبارية ، ورغم كل النقائص والسلبيات التي تعرضنا إليها في دراستنا حول جريمة المرأة إلا أنها كشفت ولو بصورة تقريبية عن الواقع الإجتماعي الذي تستمد منه أخبار الجريمة و مكوناتها الثقافية السائدة في مجتمعنا اليوم ، وقد حاولنا إستجلاء ذلك من خلال النظر في بعض المعطيات مثل: نمطية الجريمة وتوزيعها الجغرافي، كذلك العلاقة بين نمطية الجريمة والمنحرفات مع إستقراء المسكوت عنه و فيما يلي نتائج الفرضية الأولى والثانية:

❖ نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى :

إن نمطية الجريمة عند المرأة الجزائرية في التنامي كما وكيفا

حولنا من خلال هاته الفرضية تبيان تنوع الجريمة عند المرأة الجزائرية من خلال الوحدات

الإخبارية في الصحف الثلاث (الشروق، الخبر، النهار) وقد توصلنا الى النقاط التالية:

1. قد إتضح أن من خلال البيانات التي وفرتها دراسة مضمون خبر الجريمة عند المرأة في الصحف الثلاث من حيث النوع هناك بعض الجرائم يكثر إرتكابها من النساء وتتفوق فيها على الرجل مثل: جرائم الإجهاض وقتل الأولاد حديثي الولادة ، وهناك يكون حظ المرأة في إقترافها أوفر من الرجل مثل: جرائم القتل بالسّم والسرققات البسيطة وتخريض الفتيات القصر على الفجور.

2. لقد حققت المرأة المنحرفة نوعا من المساواة في إقترافها للجريمة فلم يعد تورطها في الجريمة يقتصر على السرقة والبلغاء والاحتيايل وهي ما تسمى بجرائم العالم القديم les crimes de loncien monde بل إقتحمت عالم الجريمة والمنظمة وجرائم اللياقة les crimes de luxe كما هو مبين في الجدول رقم 03 .

3. ومن النتائج المتوصل إليها أيضا في هذا البحث بالنسبة لنوعية الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي في معظمها تلك التي يرتكبها الرجل وأن أعلى نسبة سجلت في هذه الدراسة تلك المتعلقة بجريمة السرقة ، فالإجرام عند النساء يتسم بالتنوع من ناحية والتعدد من ناحية أخرى، فهي متنوعة أولا لأن منها ما يتصل بالتكوين العضوي أو النفسي للجريمة أو بالظروف الطبيعية أو الإجتماعية المتعددة ، وثانيا لأنه داخل كل مجموعة من هذه الظروف يوجد عدد كبير من العوامل التي تقع كحافز لإرتكاب الفعل الإجرامي أنظر الجدول 1، 2، 3، 4 ، 5 .

❖ نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:

إقبال المرأة الجزائرية على الجريمة لم يعد يقتصر على منطقة دون أخرى

1. التوزيع الجغرافي للجريمة من خلال خبر الجريمة في الصحف الثلاث :فإن الجريمة

النسوية في الجزائر إمتدت إلى كافة الولايات وإلى كافة الأقاليم شمالا ،جنوبا ، غربا ، شرقا، وإن إختلفت في النسبة من ولاية لأخرى وهذا راجع للكثافة السكانية و درجة التحضر ، فإن جغرافية الجريمة النسوية في الجزائر لم تعرف حدودا ولم تعرف أعرافا ولا عادات بل تعددت كل الطوابط ، وأحدث شرخا في القيم ودليل ذلك أنها مست المناطق الأكثر محافظة والأكثر تمسكا بالأخلاق

والعادات والتقاليد مثل: المناطق الداخلية كما ورد في الجدول 11، وما يؤكد ذلك التقرير الذي أعدته مصالح الدرك الوطني والذي يتعلق بحصيلة السداسي الأول لسنة 2007 حيث تأتي تمارست في مقدمة الولايات من حيث عدد النساء المتورطات في الجريمة بـ 50 امرأة تليها عين تيموشنت بـ 44 امرأة وفي المركز الثالث إليزي بـ 35 امرأة، بشار بـ 131 امرأة، وهران 29 امرأة، تندوف 26 متورطة، تيبازة بـ 23 امرأة، العاصمة بـ 20 امرأة.

2. إن توغل الجريمة إلى المناطق الداخلية من الوطن هذا ما تؤكدته النظرية الجغرافية في تفسيرها للجريمة والانحراف بأن نمطية الجريمة وتوزيعها الجغرافي تتحكم فيه العوامل المناخية وهو ما يسمى بالقانون الحراري للجريمة .

ثالثا: مناقشة الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية :

في هذه الدراسة تناولنا التفسيرات الحديثة لجرائم النساء :

- تغير أنماط الجرائم عند النساء نتيجة لتغير الأنماط السلوكية لديها والتي تشكل نوع من الاحتجاج.
- أما نظرية التهميش الإقتصادي فهي تعطي تفسيراً لجرائم النساء كرد عقلاي على الفقر والبطالة وتدني الأجور.
- تركز نظرية ضبط القوة ونظرية توجه القوة إلى انحراف النساء فهي تشير إلى دور البناء الاجتماعي في حدوث الجريمة والاهتمام بالتأثير الاجتماعي وليس البيولوجي من خلال تفضيل الذكور على الإناث وتحديد الأدوار فيما تضطر النساء إلى جرائم السرقة والإيذاء.
- إن معدل الجريمة بين النساء ارتفع ارتفاعاً شديداً مع نمو الحركات الأنثوية كما أشارت إليه الاتجاهات الأربعة سابقة الذكر التي كانت تندد ضد توزيع الثروة وتقسيم العمل القائم على الجنس أو ضد التمييز والإضطهاد فمعظم جرائم النساء ذات طبيعة إقتصادية .
- وقد ثبت من خلال الدراسة وتحليل المضمون أن معظم الجرائم كانت ذات طابع إقتصادي على رغم تنوعها كما يشير إليه الجدول 3 فأكبر نسبة 11,93% لجرائم السرقة حتى وإن أخذت الجرائم نمطية أخرى كجرائم ضد العرض أو جرائم ضد النفس إلا ولها علاقة بالجرائم الإقتصادية لأنه في الغالب جرائم مركبة ولها بعد إقتصادي .

بناء على ماسبق يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع النتائج أو التفسيرات والتحليلات التي قدمتها النظرية السوسيولوجية الحديثة بخصوص أسباب إنحراف النساء و ارتكاب الجرائم.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

■ في ضوء الدراسة الأولى لسعدي محمد فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن جرائم المرأة هي ردود فعل ناتجة عن شعورها بالظلم وأغلبهن من طرف الأزواج كالتسلط والخيانة الزوجية.

■ أما الدراسة الثانية لعبد الغاني غانم أن المنحرفات الصغيرات أو القاتلات الصغيرات وذلك بسبب مرورهن بتجارب جنسية مبكرة مما دفعهن إلى قتل الأولاد حديثي الولادة والذي دفعها إلى الجرائم الجنسية .

■ أما دراسة نازك محمود التي كان من أهم النتائج التي توصل إليها أن الأسباب التي قادتها لإرتكاب أنماط من الجرائم كالجرائم الجنسية وجرائم القتل أو الشروع في القتل مثل العامل الإقتصادي وتدني المستوى التعليمي وكذلك إنحراف الوسط الاجتماعي الذي نشأت فيه الفتاة والحرمان العاطفي دافع من دوافع الجريمة النسوية بحثا عن مشاعر الحب والحنان وإقامة علاقات غير شرعية.

وقد تبين من خلال الدراسة أن معظم جرائم القتل كانت ترتكب على الأزواج لأن الأزواج عادة هم من يصنعون الظروف لمثل هذه الجرائم ،أما جرائم قتل الأولاد حديثي الولادة إما لسذاجتها وقلة وعيها أو بسبب عامل الفقر وحب المال فوقعت فريسة سهلة من قبل الجاني ، كذلك تتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات كون المنحرفات ذات مستوى تعليمي متدني وبالتالي تعكس على العامل المهني لهذا كانت أغلب الجرائم ترتكب من قبل النساء اللاتي بدون عمل أو اللاتي يتقاضين أجور أو رواتب ضعيفة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الدراسة الحالية لا تخرج من حيث مضمونها وأهدافها وحتى نتائجها وأسبابها عن ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

خامسا: النتائج العامة للدراسة :

كشفت هاته الدراسة على النتائج العامة التالية:

1. أن الجريمة في المجتمع الجزائري لم تبق حكرا على الرجل .

2. ثمة تمييز نهائي يتعين علينا إدراكه ،نحن نعيش في ظل نظام قانوني وليس في ظل نظام أخلاقي أو ثقافي لأن أخبار الجريمة النسوية أفضت عن العديد من البيانات التي مكنتنا من رسم المميزات الهامة للمرأة المجرمة أو المنحرفة (إنحرافا قانونيا) في المجتمع الجزائري ، لذا هل بإمكاننا الجزم أن ظاهرة الشعوذة أو السحر ظاهرة إجرامية ما لم تكن مركبة أي مرفوقة بإبتزاز أو سرقة مثل ما ورد في العدد 1403 من جريدة النهار بتاريخ 19 / 05 / 2012 حيث تم توقيف مشعوذة وسيدة لتورطهما في إبتزاز قاصر وإجبارها على سرقة الذهب والأمثلة على ذلك كثيرة.
3. تغير في أسلوب الجريمة عند المرأة الجزائرية سواء في التفكير أو الأداة كاستعمال الأسلحة النارية والبيضاء في جرائم العنف والإيذاء.
4. غالبا ما نجد عدد كبير من المنحرفات ضمن عصابات.
5. ألب المنحرفات ينتمين إلى فئة الشباب و الكهول أي العقد الثالث والرابع والخامس من العمر حيث تمثل هذه المراحل العمرية مجالا للإستثمار ، وتبعا لكل مرحلة من مراحل العمر تختلف الجريمة نوعا وكما.
6. من أبرز صفات شخصية بعض المنحرفات السذاجة فكرا وسلوكا ولدت ونمت هذه الصفة عن ضعف الخبرات الإجتماعية ومعرفة طباع الناس و ما ينتج عنها الثقة الزائدة بالناس دون تأمل مدى أمانتهم أو التمييز بين يستحق الثقة ومن لا يستحقها وهذا ما لمسناه في خبر الشروق الصادر بتاريخ 18/04/2012 العدد 3689، الفتاة ذات السابعة عشر من العمر التي وثقت بصديقتها وراحت معها لبيتها وسلمتها هذه الأخيرة لمنحرفين حيث هتكا عرضها ، أو الفتاة التي سرقت اموال عائلتها بالتحريض من صديقها الذي إستغل علاقته بها وهذا ما جاء في جريدة الشروق العدد 3708 بتاريخ 07/07/2012 والأمثلة كثيرة وعديدة .
7. كشفت الدراسة أن المرأة المجرمة تفوق الرجل في الكيفية ويفوقها في الكمية لأنه في أغلب الأحيان تعمل تحت قيادته أو يستعملها الرجل كطعم و أداة إغراء لماتعرف به بعض النساء من تظاهر باللطف أو التهذيب والحنكة في الإيقاع بالضحية.
8. تنوع في نمطية الجريمة عند المرأة المجرمة الجزائرية مما جعلها تتوزع على كافة الأقاليم وأخذ مجالا جغرافيا أوسع.

9. أن المرأة دخلت عالم الإجرام بقوة وبشكل ملفت للإنتباه .
10. كما كشفت الدراسة أن التعلم له علاقة بأسلوب إقتراف الجريمة عند المرأة المجرمة.

وأخيرا رغم كل النقائص والسلبيات التي تتاب أخبار الجرائم فإنها بالنسبة للباحث الاجتماعي قد تكشف عن معاني أعمق مما يريد الصحفي إيصاله إلى القارئ ، وربما هذه النقائص والسلبيات في حد ذاتها هي معطى للإستنتاجات وللتساؤلات التي نأمل أن نتوصل إلى إيضاحها و الإجابة عنها بأكثر واقعية في أبحاث مقبلة

الخاتمة

إن إقدام المرأة الجزائرية على الجريمة بشكل عام هو نتاج إفرازات التغيرات الإقتصادية والثقافية التي عرضها المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة، فلم يعد أحد في منأى عن الوقوع في عالم الجريمة بما في ذلك الأطفال والنساء إما طلبا للرزق وإما دفاعا عن الذات وإثبات الوجود. والقول بأن المرأة مخلوق لطيف يستبعد عنه الإجرام أمر مشكوك في صحته ذلك أن العاطفة والحنان الموجودان في المرأة أمر فطري لا يتجاوز محيطها الاجتماعي والأسري والدليل أننا نجد الكثير من النساء المجرمات لهن أولاد أحطناهم بكثير من الرعاية والحنان إذن مصدر التصرفات الإيجابية والتصرفات السلبية كالإجرام لدى المرأة ليس هو الجانب العاطفي وإنما مصدرها هو ما تؤمن به وتعتقده وهو بدوره مرهون بتأثير الأسرة والمحيط الاجتماعي فيها من خلال مختلف العمليات الاجتماعية وخاصة التنشئة الاجتماعية.

قائمة المراجع

1. عدلي السمري، لطفي طلعت وآخرون ، علم الإجتماع الجريمة والانحراف ، ط1 ، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010، ص424 .
2. البستاني كرم وآخرون ، المنجد في اللغة والإعلام ، بيروت: دار المشرق، 1985، ص76 .
3. أبو زيد كمال ، المعجم في علوم الإجرام ، الإجتماع القانوني والعقاب ، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، دون تاريخ ، ص25 .
4. بدوي أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت: مكتبة لبنان ، 1977، ص76 .
5. حميس طعم الله ، مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية ، مركز النشر الجامعي، 2004 ، ص22
6. عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، عمان: دار الشروق ، 2008، ص264 .

7. نفس المرجع، ص 266 .
8. نفس المرجع، ص 268 .
9. نفس المرجع، ص ص 269 – 272 .
10. الديوان الوطني للإحصاء.
11. megherbi(a):culture et personnalité algérienne de massinissa onosjours.Ed,EMAL.Alger.1986.p126.
12. 223 î Û 1986 Û ÈĀĀĀĀāā āāā : ġşKāŮ ŵĀtHŴēqāş ā ĀĒŴqāş BĀāĀĀzā ĀĒĀĀĀ Û ŴŴĒĒĀā yĀĒĒ ā .
13. Û ĠĀŵzŴēĀāā ġĀĒŴŴŴĒĒā āĀŴĒ ĒzĀĒ ĒzĀzĒ 2002ŴĀĒĒĒ 3Ē 1996/10/28 ŵzŴēĀ Û ĴĀĒĀā āzĒzĒ .
14. 4 î Û 2006 Û āĀŴŴŴ dzĀDzĀāā āāā : ĀāĀĀzĀŴ1 Ē .
15. 12 î Û ĒĀĒĒ 3DZĀĒŴĴĀĒĀā āzĒzĒ ĠĀĀĒ .
16. 8 î Û 2009: ÈŴŴkŴ 41āĒĒĒŴĒ ĠĒĀĒĒĒā yzŴĒā ĠŴĒ Û ŵĀĒĒā ĴāĀDZ Û ŵzŴŴĒā āzĒzĒ ĠĀĀĒ .
17. ĒĀŴDZĒ ĴŴ 3 KŴĒDZĒĒā ġāĀŴĒ ŴĒā ĠĒĒāŴ zĒĒ ŵĀĒĒā ĒĒ ZĀĒā ŵĒ ĴzDZş Û ŵĀP āzŴĒĒ .
18. 97 î 1991 – 1992 , ŴĀāĀĀzā ĠĒĒĀDZŴ ŽĀŴŴā .
19. 12 î Û ĒĀĒĒ 3DZĀĒŴ Û ŵzŴŴĒā āzĒzĒ ĠĀĀĒ .
20. 43 î ŴĒĀĀĒĒ Ĵşā : ŵĀĒā ŴĒĒā Û ŵĀĒĒā ĴāĀDZ Û ĀĒĒĒĒā ĠĒĒĒā ġĀĒĒĒĒ ŴĀĒĒā ĀŴĒĒā .
21. 153 î Û 2008ŴŴĒzŴāā ĀĒĒā Ŵāā:ĴĀŴŴ1 ĒŴĒĀDZĒā ĴŴ ŴāĒĒĒā ġĀŴŴā ! ĒĒĒ ĒĒŴ .
22. ĠĒĒĀDZ ġĀŴĒĒĒĒĒĒĒ , ŴŴĀŴā ş ŴĀĀzā tĀŴŴDZĒā ĴŴ Û āşāĒā ŵĒŴĒ ĒĒzĴĴ ŴĒŴĒ ĒĒĀĒ .
23. 138 î Û 2008Ŵ ĒĒĒĒā .
24. ġĀŴŴŴĒĒĒ ĴĒĒĒā :ĀāĀĀzā Ŵ1 Ē , āĀŴĒā ĴŴş yāĀDZĒā ĴŴ ŽĀDZĒĒ Û ŵzŴĒĒ ĴĒĒĒā āĒĒĒ Û .
25. 55 î Û 2009Ŵ ĠĒĒĒĒā .
26. 240 î ŴĒĀĒĒ 3DZĀĒŴĴĀĒā ġĀŴŴāā ! ĒĒĒ ĒĒŴ .